

البنك المركزي المصري يسمح للبنوك بالصرف الآجل للشركات



أعلن البنك المركزي المصري الخميس قواعد جديدة تسمح للبنوك بالقيام بعمليات الصرف الآجلة للشركات، بشرط أن يكون الغرض منها تغطية مراكز العملاء الناتجة عن اعتمادات مستندية أو تسهيلات موردين. كما ألغى أيضاً كتاباً يحظر القيام بأي عمليات صرف آجلة غير قابلة للتسليم للعملاء من البنوك أو المؤسسات أو الأفراد، مع السماح للبنوك المحلية بالقيام بها لغير أغراض المضاربة. يأتي هذا بعد أن أعلن البنك المركزي المصري، الخميس، رفع سعر الفائدة في قرار لجنة السياسة النقدية باجتماع استثنائي، قام فيه برفع سعري عائد الإيداع والإقراض الليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع 200 نقطة أساس ليصل إلى 13.25% و14.25% و13.75% على الترتيب. ويدرس البنك المركزي المصري استحداث مؤشر للجنه المصري يقيس أداء العملة المصرية مقابل سلة من العملات وعناصر أخرى مثل الذهب، وذلك في مسعى «لتغيير الثقافة والفكر» بشأن ارتباط سعر الصرف بالدولار. ((رويترز